

تحديات النظام الجبائي الجزائري في الحد من الاقتصاد غير الرسمي Challenges of the Algerian tax system in minimizing the informal economy

صالح بزة^{1*}

¹جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019/04/23 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/05/09 ؛ تاريخ القبول : 2019/08/08

ملخص : تعددت أهداف الإصلاحات الجبائية والمستمرة منذ سنة 1992م إلى يومنا هذا والتي من بينها زيادة الإيرادات الجبائية وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل إلا أنه توجد تحديات للنظام الجبائي الجزائري لمعالجة ظواهر الاقتصاد غير الرسمي، فهو يمتلك الوسائل والآليات التي تحد من مظهره، لذا نهدف من خلال هذا المقال إلى تبيان هذه التحديات، والوسائل والآليات التي يمتلكها مع تبيان كيفية استعمالها، ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها أن ارتفاع نسبة الضغط الضريبي وعدم تحقق العدالة الضريبية، تعقد الإجراءات الإدارية والجبائية...، عوامل تؤدي إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في حين أن أهم الوسائل التي تحد من انتشاره تتمثل في: الامتيازات الجبائية، إعادة جدولة الديون الجبائية، استحداث الضريبة الجرافية الوحيدة، الرقابة الجبائية.

الكلمات المفتاح : نظام جبائي ؛ عدالة ضريبية ؛ اقتصاد غير رسمي.

تصنيف JEL : E26 ؛ H20

Abstract: Increase in tax revenues and achievement of social justice by the redistribution of income are among the purposes of tax reforms which have started since 1992. Nevertheless, challenges of the Algerian tax system aim to process the phenomenon of informal economy, because it has the appropriate materials and mechanisms to limit this problem. The aim of this article is to tackle these challenges and explain the use of these mechanisms and materials. Increase in the rate of tax pressure, inability to reach tax justice, complexity of administrative and tax procedures, and others are all factors that lead to the widespread of informal economy in Algeria. However, this problem can be overcome through tax concessions, rescheduling of tax debts, tax control, and the creation of a unique forfeit tax.

Keywords: tax system ; tax justice ; informal economy.

Jel Classification Codes : E26 ; H20

* Corresponding author, e-mail: salah.bozza@univ-bba.dz

I - تمهيد :

شهد النظام الضريبي الجزائري تحولات جذرية في سياق التحولات الاقتصادية التي عرفت البلاد خلال بداية تسعينات القرن الماضي، وقد جاءت هذه الإصلاحات بفعل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها أزمة 1986م، وكذا في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، ومنذ تلك الفترة توالى الإصلاحات الجبائية من خلال تحديث قوانين المالية السنوية والتكاملية وعصرنة الإدارة الجبائية (إنشاء هيكل جديدة، نظام التصريح عن بعد Télé Déclaration، الدفع الإلكتروني Télépaiement، رقمنة إجراءات التقييم الجبائي، مرجعية نوعية الخدمة، نظام الإعلام ...) والتي سعت في مجملها إلى تفعيل النظام الضريبي الجزائري، ورفع أداء الجبائية العادية كبديل للجبائية البتولية، كما أن هذه الإصلاحات هدفت للحد من ظواهر الاقتصاد غير الرسمي.

ينتشر الاقتصاد غير الرسمي في العديد من البلدان النامية وتتراوح نسبته بين 30% و 70% من الناتج الداخلي الخام (PIB)، وتعتبر الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة والتي تفاقمت بفعل العديد من العوامل، بحيث ينتشر في سياق يسوده ارتفاع البطالة والبطالة الجزئية والفقر وانعدام المساواة بين الجنسين وهشاشة العمل، بحيث يؤدي دورا يعتد به في ظل هذا الظروف لاسيما توليد الدخل بسبب انخفاض متطلبات التعليم والمهارات والتكنولوجيا ورأس المال، لكن معظم الأفراد يدخلونه بلا إرادتهم لضرورة البقاء على قيد الحياة وللحصول على الأنشطة الأساسية المولدة للدخل.

من خلال ماسبق تتمحور إشكالية مداخلتنا في التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي التحديات التي يوجهها النظام الجبائي الجزائري في الحد من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي؟

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم مظاهر وأسباب الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

- ماهي الآليات التي يمتلكها النظام الجبائي في الحد من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي.

- في ظل عصرنة الإدارة الجبائية هل تم وضع هدف تأطير الاقتصاد غير الرسمي.

من خلال التساؤل السابق يمكن طرح الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: الآليات المستخدمة من قبل الإدارة الضريبية غير كافية للحد من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي.

الفرضية الثانية: هناك صعوبة في تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، إلا أن كثرة التهرب الضريبي، والأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية يعطيان نسبة عالية عن حجمه.

بعد القراءات والتلخيص للكثير من الدراسات والمشار إليها في الهوامش سوف يكون مخطط مداخلتنا وفق المحاور التالية:

- النظام الجبائي الجزائري.

- الاقتصاد غير الرسمي.

- آليات النظام الجبائي الجزائري للحد من الاقتصاد غير الرسمي.

II - النظام الجبائي الجزائري:

يعرف النظام الجبائي بأنه " مجموعة محدودة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيًا متكاملًا يعمل بطبيعة محددة من خلال التشريعات، كما تم تعريفه على أنه "مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحلها المتتالية من التشريع إلى الربط والتحويل"¹، يتكون النظام الجبائي من: القوانين والتشريعات والإدارة الجبائية، بالنسبة للنظام الجبائي الجزائري فإنه يتكون من ستة قوانين هي: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الرسم على رقم الأعمال، قانون التسجيل، قانون الطابع، وقانون الإجراءات الجبائية، أما الإدارة الجبائية فشهدت عدة تغييرات في هيكلها بحيث تأثرت باعتبارها طرف هام في القطاع المالي بالإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال هذه الفترة، في هذا الصدد وجدت نفسها مطالبة بوضع استراتيجية لعصرنة هيكلها قصد تحقيق هذه الغاية، تم إنشاء هيكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب، هدفها تجميع المفتشيات والقباضات حسب

طبيعة المكلفين بالضريبة، تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير و الرقابة والبحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها، تتبع المديرية العامة للضرائب لوزارة المالية وتتكون من المديريات المركزية التالية: مديرية التشريع والتنظيم الجبائين، مديرية المنازعات، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل، مديرية الأبحاث والتدقيقات، مديرية الإعلام و الوثائق الجبائية، مديرية الإعلام الآلي والتنظيم، مديرية العلاقات العمومية والاتصال، مديرية الإدارة الوسائل المالية.

أما مصالحها الخارجية فهي تتكون من: مديرية كبريات المؤسسات، المديرية الجهوية للضرائب، المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات، المركز الجهوي للإعلام والوثائق، المديرية الولائية لضرائب، مركز الضرائب، المركز الجوارى للضرائب.

يمكننا الإشارة إلى المفاهيم الجبائية المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي، سواء تستخدم للحد منه أو سببا لانتشاره وهي تتمثل في:

1- الرقابة الجبائية: تتملك الإدارة الجبائية بمقتضى القانون سلطة مطلقة في إجراء الرقابة التي تتمثل على وجه الخصوص في حق إجراء التحقيق، بينما يعترف بالمقابل للمكلفين بالضريبة بالضمانات المنصوص عليها قانونا، تتمثل إجراءات التحقيق المنصوص عليها فيما يلي:²

- مراقبة التصريحات، التحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب، التحقيق المعتمد في الوضعية الجبائية الشاملة.

تعتبر الرقابة وسيلة للحد من التهرب الضريبي وبالتالي الحد من الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن حجم الأنشطة الاقتصادية (عدد المكلفين، كثرة الأنشطة غير الرسمية)، وقلة عدد أعوان الرقابة الجبائية يجعل هذه الوسيلة غير كافية للحد من ظواهر الاقتصاد غير الرسمي.

2- العدالة الضريبية: تعتبر من أهم خصائص النظام الضريبي الفعال التي يسعى المشرع تحقيقها عند تصميم أي نظام ضريبي، ومفهوم العدالة هو مفهوم نسبي قد يختلف تفسيره من شخص إلى آخر، ويقصد بها التوزيع العادل للأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع دون تفضيل فئة معينة على غيرها إلا لوجود أسباب موضوعية، مثل إعفاء ذوي الدخل المنخفض من الضريبة.³

رغم الصعاب في تحديد مدلول العدالة الضريبية اقتنع علماء المالية بأن يتم تحديد مفهومها وفقا لإيديولوجيات المجتمع وتقاليد، وبذلك يصبح النظام الضريبي العادل هو ذلك النظام الذي يترتب عليه معاملة ضريبية يؤمن أغلبية أفراد المجتمع بعدالتها، ومن بين هذه الصعاب شق مبدئان طريقهما ليصبحا من أهم معايير العدالة الضريبية، المبدأ الأول هو **العدالة الأفقية** ويقضي بأن تتم معاملة كل ممولين في ظروف اقتصادية متماثلة معاملة ضريبية متماثلة، أما المبدأ الثاني فهو **العدالة الرأسية** حيث يقضي بأن تتم معاملة كل ممولين في ظروف اقتصادية غير متماثلة معاملة ضريبية غير متماثلة.⁴

إن النظام الضريبي غير العادل يزيد في حدة وتفاقم ظاهرة عدم المساواة، كما أن عدم تحقق العدالة الضريبية يعتبر أحد أسباب التهرب الضريبي وبالتالي سببا لانتشار الاقتصاد غير الرسمي، ومن بين مظاهر اللاعدالة في النظام الضريبي الجزائري عدم تطبيق ضريبة الثروة، كما أن الضرائب الغير مباشرة يتحملها الكثير من ذوي الدخل المحدود.

3- الضغط الضريبي: يعتبر مؤشرا للتقدير الكلي للضرائب على مستوى الاقتصاد الوطني، أي بمعنى آخر مستوى الضغط الضريبي يعبر عن نسبة الاقتطاع الضريبي إلى بعض المقادير الاقتصادية والتي تكون في العادة: الناتج المحلي الخام؛ الناتج الوطني الخام؛ مجموع الاقتطاعات العامة؛ والمعادلات أدناه تبين الفرق بين الضغط الضريبي الفردي والإجمالي، وكذا المفهوم الواسع والضيق له.

الإيرادات الضريبية

-المفهوم الضيق للضغط الضريبي = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي (le BIP)}}{\text{الإيرادات الضريبية}}$

الإيرادات شبه الضريبية + الإيرادات الضريبية

-المفهوم الواسع للضغط الضريبي = $\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي (le BIP)}}{\text{الإيرادات الضريبية + الإيرادات شبه الضريبية}}$

-أنواع الضغط الضريبي: يعتبر الضغط الضريبي الفردي، مقياسا لما يتحمله الفرد من الضرائب أي مجموع الضرائب التي يتحملها الفرد/ دخله الإجمالي، بينما

- الضغط الضريبي الإجمالي = $100 * \frac{\text{الإيرادات الضريبية الإجمالية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$

لقد حاول الكثير من الاقتصاديين تحديد المعدل الأمثل للضغط الضريبي الذي لا يجوز تعديله، وهذا منذ الفيزيوقراط الذي نادوا بأن لا يتعدى الاقتطاع الضريبي معدل 20% من دخل المكلف، أو كما هو الحال لبعض الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "برودون" الذي يحدد معدل الاقتطاع الضريبي بـ 10% وعند المحدثين فقد حدده كولين كلارك COLLIN CLARK بـ 25% من الدخل القومي، إن الضريبة المنخفضة يمكنها أن تعش الاقتصاد، ويرفع معدلاتها يمكنها أن تحقق مردودية ملائمة، لكن تجاوز عتبة معينة للضغط الضريبي يعود سلبا على الموارد المالية وعلى الاقتصاد، ولقد وضع الاقتصادي الأمريكي "أرثر لافر" Arether lefer ذلك من خلال المنحنى المنسوب لاسمه. "منحنى لافر" والذي فحواه "كثرة الضريبة تقتل الضريبة" TROP D'IMPOT TUE L'IMPOT أي تعدى الضغط الضريبي لعتبة معينة، يمكن أن يخفض الموارد المالية. يبين الشكل 01 المشار إليه في الملاحق (المنحنى) أن رفع معدل الضريبة إلى غاية القيمة A يعلن زيادة الإيرادات الضريبية إلى حد قمة المنحنى، والاستمرار في رفع معدل الضغط الضريبي ما بعد القيمة A ينزع حافز العمل والكسب لدى الممولين مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية وهذا ما توضحه لنا المنطقة السلبية من المنحنى.

تقدر معدلات الضغط الضريبي في الفترة 1996 إلى 2003 معدل متوسط بـ 30.39%، بينما المعدل خارج قطاع المحروقات فهو في حدود 17.34%، يفسر انخفاض الضغط خارج قطاع المحروقات بانخفاض الاقتطاعات الضريبية بفعل انخفاض المقدرة التكلفة للدخل الوطني، وبذلك انخفاض الدخل الفردي، أما بالنسبة للضغط الضريبي للفرد لنفس الفترة فهو يتراوح بين 25.02% و 37.15%⁵ وهو مرتفع عن المعدلات المثلى المشار إليها.

خلاصة لما سبق فإن ازدياد معدل الضغط الضريبي يعد سببا للتهرب الضريبي، وبالتالي يعتبر سببا كذلك لزيادة توسع الاقتصاد غير الرسمي.

4- التهرب الضريبي: يقصد به تلك المخالفات القانونية المتمثلة في عدم الامتثال للتشريع الضريبي، أو الثغرات الموجودة في القانون من أجل التخلص من أداء الواجب الضريبي بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر بالعمليات المحاسبية، أو الحركات المادية وذلك لكل المبلغ الواجب الدفع للخزينة العمومية أو جزء منه والذي تستعمله الدولة في تغطية نفقاتها وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إن التهرب الضريبي يؤثر على فعالية السياسة الجبائية، فهو يقود إلى إنقاص الحصيلة الجبائية، مما يجبر الدولة على تقليص حجم النفقات العامة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات العامة، وهبوط المستوى المعيشي للأفراد، وإضعاف مقدرة الدولة في المحافظة على الأمن وإعادة توزيع الدخل. فمثلا في الجزائر كشف وزير المالية عبد الرحمان راوية أن عدد المتعاملين الاقتصاديين المسجلين في البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش والمخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية والبنكية والمالية تجاوز 120000 متعامل، في حين قدر خبراء قيمة الضرائب غير المحصلة بـ 200 مليار دج سنويا، كما تم تسجيل 558 مليون دج قيمة التصريحات غير المفوترة في شهر جويلية 2017 فقط.

5- جباية التجارة الالكترونية: تعرف التجارة الالكترونية بأنها النشاط الذي يقوم بموجبه مورد الكتروني باقتراح أو ضمان توفير سلع وخدمات عن بعد لمستهلك الكتروني، عن طريق الاتصالات الالكترونية،⁶ تبنت الجزائر التجارة الإلكترونية وأطرت ممارستها ومزاوتها قانونيا من خلال القانون رقم 18-05 المؤرخ في 10 ماي 2018 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 28، هذا ما يستدعي دراسة آليات وضع نظام جبائي جزائري يتلاءم مع طبيعة النشاط التجاري الإلكتروني، وبالتالي هناك تحديات للنظام الجبائي الجزائري في كيفية فرض الضريبة على التعاملات التجارية الالكترونية، وكذا كشف حالات التهرب الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية.

6- التحصيل الجبائي: يمكننا ملاحظة تطور حصيلة الإيرادات الجبائية من خلال الجدول رقم 01 المشار إليه أدناه في الملاحق. من خلال الجدول نلاحظ الزيادات المستمرة في الحصيلة الجبائية العادية وكذا الجباية البترولية، مما جعل الإيرادات الجبائية الإجمالية تزيد من 3136.5 مليار دج سنة 2010 إلى 4114.5 مليار دج سنة 2014، أما سنة 2017 فقد ارتفعت مجموع الإيرادات العامة للدولة عن السنوات السابق ذكرها رغم انخفاض أسعار البترول، ويمكننا معرفة طبيعة مساهمة كل أنواع الضريبة لسنة 2017 من خلال الشكل 02 المبين في الملاحق أدناه، من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الإيرادات الإجمالية لسنة 2017 بلغت حوالي 5635.5 مليار دينار،⁷ تشكل منها الموارد الجبائية حوالي نسبة 89.54%، في حين تشكل نسبة الإيرادات الجبائية العادية نسبة 50.49%، والجباية البترولية 39.04%، أما الموارد الجبائية فقد بلغت حصيلتها 5045.3 مليار دج، تشكل منها الجباية البترولية نسبة 43.60%، ونسبة 56.40% حصيلة الجباية العادية، أما سنة 2014 فقد ارتفع العدد الإجمالي للمكلفين، وكذا لكل نوع من أنواع الضريبة خاصة الضريبة الجزافية الوحيد بحيث قارب عدد المكلفين المليون

مكلف وهذا ما يوضحه الشكل 03 في الملاحق أدناه، من خلال ما سبق نستنتج أن أغلب مداخيل الدولة تتكون من الجباية (جباية بترولية وجباية عادية)، وهذا مؤشر على ارتفاع الضغط الضريبي.

III - الاقتصاد غير الرسمي :

ظهر الاقتصاد غير الرسمي بظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على الضرائب حسب هذا التوجه فوجود الضرائب فرق بين أنواع الاقتصاد القائم فحول النشاط إلى طريقتين: طريق يصب في مصب شرعي فيدخل في حسابات الدولة وطريق يصب في مصب غير شرعي وبالتالي لا يدخل في حساباتها.⁸ تختلف تسميات الاقتصاد غير الرسمي، فنجد المرادفات التالية: الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير المهيكل، كما يشير المصطلحان الإنجليزيان (تحت الطاولة) و(خارج الدفاتر المحاسبية) إلى هذا النوع من الاقتصاد، كما يشير مصطلح السوق السوداء إلى مجموعة جزئية محددة من الاقتصاد غير الرسمي حيث يكون في هذا المجموعة الجزئية التهرب ممارساً.⁹

يعرفه **فيتو تانزي*** بأنه كافة الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي، وهو ما يتوقف على طبيعة مصادر هذه الدخول¹⁰، بينما يرى الباحثون في علم الاجتماع بأنه هو مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تلبية حاجات تشكيلات اجتماعية وأفراد معينة تعمل على تخفيض التكاليف والتحرر من القيود الرسمية، يقوم بها أفراد يعملون لحسابهم نظراً لظروف موضوعية اجتماعية.¹¹ يشير له الخبير الاقتصادي **حيان سلمان**¹² باقتصاد الظل "التهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه تجاه الدولة (ضرائب ورسوم، تقديم بيانات...)"، ويستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها، ونظراً لتنوع مجالات عمله يطلق عليه أسماء متعددة، فمثلاً إذا كان متعاملاً بسلعة محرمة الاستخدام والتعامل فيطلق عليه الاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة (أسلحة، مخدرات، سرقة الآثار...)¹³، إن تحديد حجم الاقتصاد غير الرسمي وتوثيق الاتجاهات في العمالة غير الرسمية ليس بالمهمة السهلة، ولم تتوصل الدراسات بعد إلى توافق في الآراء حول كيفية تعريف السمة غير الرسمية غير أن هناك توافقاً على أن عالم العمل في مختلف أنحاء البلدان النامية يتسم بانتشار كبير للسمة غير الرسمية، سواء عرفت بأنها الافتقار إلى تسجيل الشركات أو قلة تغطية الضمان الاجتماعي أو غياب عقود الاستخدام.¹⁴

1- أسبابه: تتعدد أسباب الاقتصاد غير الرسمي ومن بينها الفساد الإداري، القوانين... إضافة للأسباب التالية:

- **ارتفاع مستوى الضرائب:** تؤكد الكثير من الدراسات أهمية عامل الضريبة في تكوين الاقتصاد غير الرسمي ويختلف من دولة إلى أخرى، فارتفاع المعدلات الحدية للضرائب يخلق الحوافز لتخصيص الموارد نحو الأنشطة التي لا ترصدها السلطات، ويترتب عن ذلك تقلص القاعدة الضريبية وتوسع رقعته، لكن هل تخفيض معدلات الضريبة يؤدي إلى القضاء على الاقتصاد غير الرسمي ذلك أن المتعاملين فيها يتمتعون بمعدل ضريبة يساوي الصفر، وبالتالي فإن تخفيض معدل الضريبة من المحتمل أن يؤثر في رغبة هؤلاء الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة ويمكن أن تخفيضها سوف يقلل من الحافز نحو دخول مزيد من الأفراد إلى الاقتصاد غير المنظم.¹⁵

- **تعسف النظم والقيود الحكومية:** قد تكون الإجراءات الحكومية سبباً في توجه المشروعات نحو العمل ضمن منطقة الاقتصاد الغير رسمي، ففي الدول النامية على الأخص يواجه الأفراد تعسفاً عند إنشاء المشروعات الاستثمارية تتمثل في بطء و صعوبة استخراج التراخيص وارتفاع تكلفتها وفي بعض الأحيان تشترط الدولة الحصول على مبالغ ضخمة لتغطية عمليات التأمين وغيرها مع ملاحظة أن غالبية المشروعات لا تمتلك القدرات المالية والفنية التي تمكنها من تحمل كل تلك الإجراءات ولذلك يلجأ أصحابها إلى العمل تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي، كما أنه في كثير من الحالات يكون أصحاب تلك المشروعات هم موظفون بالدولة أو في سن التقاعد و يحصلون على رواتب إما في صورة دخول أو معاشات وتفرض النظم الحكومية على العاملين بالدولة قيوداً على امتلاكهم مشروعات خاصة وبالنسبة لمن هم في سن التقاعد فقد تفرض عليهم تلك النظم توقف الدولة عن سداد المعاشات لهم ومن ثم تلجأ تلك الفئة من أصحاب المشروعات إلى العمل ضمن الاقتصاد غير الرسمي.¹⁶

- **ندرة السلع:** ينتشر هذا العامل في الدول النامية بشكل أكثر حيث تتحكم الحكومة في النشاط الاقتصادي وبالتالي فإن السبب الرئيسي في نمو الاقتصاد الغير رسمي في هذه الدول هو نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الحكومة التي توزع من خلال المنافذ التي تتولى الحكومة الإشراف عليها، إضافة إلى أن النظام الخاص بالأسعار في هذه الدول عادة ما يكون غير مناسباً ولا يعكس مستوى الندرة حيث تباع السلع الأساسية بأسعار مدعومة وتؤدي هذه الأسعار المنخفضة إلى انتشار ظاهرة الطوابير وأحياناً زيادة فائض الطلب على السلع

الاستهلاكية ويؤدي ذلك إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد غير رسمي إما بهدف إعادة بيع هذه السلع بصورة غير قانونية أو بهدف التهرب من تطبيق الأسعار المنخفضة للسلع التي عادة تسبب خسائر مادية لأصحاب تلك المشروعات.¹⁷

2- التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي: إن خصائص الاقتصاد غير الرسمي بحكم طبيعة السلبية إلى حد كبير، فهو يستطيع أن يوقع الأفراد والمنشآت في دوامة الإنتاجية المنخفضة والفقر، ومن منظور العمال غير المحميين، تفوق الجوانب السلبية للعمل في الاقتصاد غير الرسمي بأشواط جوانبه الإيجابية، فلا يعترف بهم ولا يتم تسجيلهم أو تنظيمهم أو حمايتهم في ظل تشريعات العمل والحماية الاجتماعية، وبالتالي لا يتمكنون من التمتع بحقوقهم الأساسية وممارستها أو الدفاع عنها، وبالنظر إلى عدم تنظيمهم في العادة يكون تمثيلهم الجماعي إزاء أصحاب العمل أو السلطات ضئيلاً أو معدوماً.

إن معظم الوحدات الاقتصادية لا تتمتع بحقوق ملكية مأمونة مما يجرمها فرص الحصول على رأس المال والائتمان، وهي تعاني من صعوبة اللجوء إلى النظام القانوني والقضائي من أجل تنفيذ العقود، وفرصها محدودة أو معدومة في الوصول إلى الهياكل الأساسية العامة والأسواق، كما أنها لا تسدد الضرائب ولا تدفع إعانات ومستحقات العمال وهي لا تحرم العمال من الحماية فحسب بل تنافس مع المنشآت الأخرى على نحو غير شريف، بالإضافة إلى ذلك تعاني الحكومات من نقصان الإيرادات العامة.¹⁸

3- المعالجة: لا توجد استراتيجية موحدة تناسب الجميع للحد من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي، مع ذلك فإن فهم الأسباب العميقة لانتشاره ومعالجتها سوف يعمل على الحد من الظاهرة، فالقضاء على البيروقراطية، والرشوة والمحسوبية وكذا سن القوانين بما يتمشى مع ظروف السوق، وتحسين فرص الحصول على الائتمان مع ضمانات منخفضة جداً، وتخفيض معدلات الضغط الضريبي وتحقيق العدالة الاجتماعية... الخ، دون أن ننسى دور المجتمع المدني ومن بين الأمثلة على ذلك نجد رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص في الهند بحيث تعتبر من المبادرات الناجحة في مجال تنظيم وتمكين النساء الفقيرات في الاقتصاد غير الرسمي، وهي تعتمد نهجاً متعدد الأوجه كاتحاد وتعاونية وحركة نسائية وتوفر مجموعة من الخدمات المالية والتأمين وخدمات الضمان الاجتماعي، وقد ألهم نموذج الرابطة إعداد مبادرات أخرى ليس في آسيا فحسب بل في جنوب إفريقيا وتركيا أيضاً، كما اضطلعت شبكات دولية كثيرة بدور هام في تحسين مستويات معيشة عمال الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز حقوقهم ومن أبرزها شبكة homenet وشبكة streetnet والتحالف العالمي للعاملين في جمع النفايات والشبكة الدولية للعمال المنزليين.¹⁹

IV - آليات النظام الجبائي الجزائري للحد من الاقتصاد غير الرسمي:

تشير التقديرات إلى أن حجم القطاع غير الرسمي في الدول النامية يتراوح بين 30%، و 70% من إجمالي الناتج القومي لتلك الدول، وقدر حجمه في الجزائر في الفترة 1988 و 2006 بين 19.5% و 34% من الناتج الوطني الخام،²⁰ وقد ارتفع حجمه ليبلغ 47.4% سنة 2016،²¹ في حين كشف بنك الجزائر (حسب محمد حبيب قوبي مدير القرض والتنظيم البنكي) عن نسبة ادخار وطني في شكل نقود ورقية متداولة خارج القنوات البنكية ب 31% من إجمالي الكتلة النقدية لسنة 2018،²²

تكفي بعض الأرقام التي نشرها الخبير الاقتصادي عبد الرحمان مبتول في ديسمبر 2015 نقلاً عن الاتحاد الوطني للتجار والحرفيين الجزائريين لإدراك أهمية النشاطات غير الرسمية في قطاع التجارة حيث أن 80 في المئة من التجار المسجلين رسمياً بهذه الصفة لا يصرّحون بنشاطهم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء، و 80 في المئة من المعاملات التجارية تتم دون فواتير، فيما يتم الدفع نقداً ما بين 70 و 80 في المئة منها، وحسب أرقام أخرى تداولتها الصحافة في أيلول / سبتمبر 2014، يبلغ عدد الأسواق الأسبوعية غير المرخص لها 1500 سوقاً يعمل فيها حوالي 100 ألف شخص، وليس انعدام الحماية الاجتماعية للعاملين بهذه الأسواق واستحالة مراقبة جودة ما يباع فيها كلّ ما تطرحه من مشاكل على الدولة، فهي تطرح أيضاً مشكلة ما تفقده الخزينة العمومية من عوائد، وحسب عبد الرحمان مبتول، قدّر اتحاد التجار الجزائريين ما يُخسر فيها سنوياً جرّاء التهرب الجبائي للتجار العاملين فيها بحوالي 3 مليار دولار، صحيح أن هذه الهيئة لم تُفصح عن الطريقة التي توصلت بها إلى هذا الرقم، لكنه لا يبدو مشكوكاً فيه، فهي تمتلك المعطيات اللازمة لمثل هذا الحساب كمتوسط قيم التصريح الجبائي، عدد التجار على الصعيد الوطني،²³ ومن بين مظاهر الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر نجد:

-التجارة: الأسواق الموازية، تجار الأرصفة، صرف العملات الأجنبية، بيع الذهب...

-العمل: شحن وتفريغ البضائع لدى الخواص، عمل النساء في المنازل في عدة مجالات، دروس خصوصية..

-قطاع البناء والأشغال العمومية: توظيف عمال غير رسميين، ورشات غير رسمية..

تسهم العديد من الآليات التي يستعملها النظام الجبائي في الحد من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي وتتمثل في:

1- إعادة جدولة الديون الجبائية: يهدف إضفاء طابع الفعالية على إجراء منح التسهيلات لفائدة المكلفين بالضريبة أسس قانون المالية 2015، و2017، تدابير تتضمن إعادة جدولة الديون الجبائية للمؤسسات التي تواجه صعوبات قصد احترام استحقاقاتها المالية لاسيما التي لم تستطع تسديد مجمل الضرائب التي على عاتقها، يرافق هذه الإجراءات التسهيلية بشكل تلقائي مسح كلي لغرامات الوعاء والتحصيل، ويعتبر هذا الإجراء مفتوحا أما جميع المؤسسات مهما كان شكلها القانوني وتكون مدة التسديد على 36 شهرا.²⁴

2- الامتيازات الجبائية: تساعد الامتيازات الجبائية في التشجيع على إنشاء المؤسسات وتوسعها وبالتالي دمج الكثير من الأنشطة في الاقتصاد الرسمي، وتعدد الامتيازات الممنوحة للمؤسسات في النظام الجبائي الجزائري، ومنها نجد: الإعفاء الدائم الموجه للمؤسسات المنشأة من طرف ذوي الاحتياجات الخاصة، إعفاء الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا والمقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق المرسوم تنفيذي رقم 09-428، وكذا عشر (10) سنوات للمؤسسات السياحية الوطنية أو الأجنبية عدا الوكالات السياحية...، إلا انه توجد شريحة واسعة من المؤسسات لديها إعفاءات في مرحلة الإنجاز وكذا الاستغلال وهي المستفيدة من إعانة كل من: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومن أهم الامتيازات في مرحلة الاستغلال نجد:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بدء النشاط، وعندما تكون هذه النشاطات قائمة في مناطق يجب ترقيتها و الموجودة في قائمة محددة عن طريق التنظيم تحدد مدة الإعفاء ست (06) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال و لمدة عشر (10) بالنسبة لتلك القائمة في مناطق تستفيد من إعانة « الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب»، تمدد هذه الفترة سنتين (02) عندما يلتزم المستثمرون بخلق ثلاث (03) مناصب عمل لمدة غير محددة على الأقل؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث (03) سنوات بدءا من انطلاق النشاط عندما تقوم هذه النشاطات في مناطق يجب ترقيتها، تمدد فترة الإعفاء إلى ست (06) سنوات وإلى عشر (10) سنوات بالنسبة لتلك المقامة في مناطق تستفيد من إعانة «الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب» -الإعفاء من الرسم العقاري على الممتلكات المبنية والبنائيات التي تقام فيها نشاطات من طرف المستثمرين لمدة ثلاث (03) سنوات، بدءا من تاريخ الإنجاز. تمدد هذه الفترة إلى ست (06) سنوات عندما تتواجد البنائيات وامتدادات البنائيات في مناطق يجب ترقيتها وكذلك بالنسبة لتلك المتواجدة في مناطق تستفيد من إعانة «الصندوق الخاص لتطوير الهضاب العليا» وإلى عشر (10) سنوات، عندما تتواجد البنائيات وامتدادات البنائيات في مناطق تستفيد من إعانة «الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب».

بعد انتهاء مرحلة الإعفاءات: تستفيد النشاطات من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول، وذلك خلال ثلاث (3) سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كما يلي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70 %؛
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50 %؛
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25 %؛

كما أنه هناك عدة امتيازات بحيث تستفيد المشاريع الاستثمارية والمهيكلة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من نظامين للاستفادة من المزايا الجبائية، نظام عام وآخر استثنائي منها:

-الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت خلال إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص عقود حق الامتياز للأراضي الممنوحة في إطار الأمر 01-03 المعدل والمتمم؛

-الإعفاء من حقوق التسجيل ومن مصاريف الرسم الإشهاري والعلاوات الخاصة الوطنية فيما يخص حقوق الامتياز للممتلكات العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لتحقيق مشاريع الاستثمار.

مرحلة الاستغلال: تمنح الامتيازات التالية ولمدة ثلاث (03) سنوات بعد معاينة المصالح الجبائية للشروع في مرحلة النشاط بعد طلب المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

- **التخفيضات:** تخفيض لفائدة النشاطات التجارية الصغيرة المنشأة حديثا في المواقع المهيأة من طرف الجماعات المحلية، وهذا لمدة ثلاث (03)

سنوات الأولى للخضوع للضريبة وهذا عقب فترة الإعفاء بعنوان السنتين الأوليتين من النشاط التي منحت لهم، يُمنح هذا التخفيض كما يلي:

- السنة الأولى من الخضوع للضريبة: تخفيض بـ 70%؛

- السنة الثانية من الخضوع للضريبة: تخفيض بـ 50%؛

- السنة الثالثة من الخضوع للضريبة: تخفيض بـ 25%؛

كما يوجد تخفيض لفائدة أنشطة جمع الورق المستعمل والنفايات المنزلية، وكذا النفايات الأخرى القابلة للتأهيل، يُمنح هذا التخفيض كما يلي:

- السنة الثالثة من الخضوع للضريبة: تخفيض بـ 70%؛

- السنة الرابعة من الخضوع للضريبة: تخفيض بـ 50%؛

- السنة الخامسة من الخضوع للضريبة: تخفيض بـ 25%؛

3- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة: عرفت الجهود المبذولة من طرف الإدارة الجبائية، تقدما معتبرا فيما يخص تخفيف وتحسين الخدمة التي تقدمها

لمستعملها، وذلك بإنشاء الضريبة الجزافية الوحيدة (ifu) سنة 2007، والتي تم تعديلها بموجب قانون المالية وكذا قانون المالية التكميلي لسنة

2015، حيث يخضع لها أكبر عدد من المكلفين بالضريبة (قراءة المليون مكلف سنة 2016)، وما يميز هذه الضريبة ليس فقط خاصيتها الفريدة

كوتها تعوض الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة، بل يتعداه إلى بساطتها من حيث حسابها وكذا

طريقة دفعها، و يخضع لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة :

-الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية الذين لا يتجاوز رقم

أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار (30.000.000 دج).

- المستثمرون الذين يمارسون أنشطة أو ينجزون مشاريع والمؤهلون للاستفادة من دعم "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق

الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة" الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثين مليون دينار

(30.000.000 دج).

يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كما يلي:

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع، وتم تخفيضه بعد مكان المعدل 6%.

- 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

نستنتج أن لهذه الضريبة دور هام في بقاء وجذب الكثير من الأنشطة في الاقتصاد الرسمي، نظرا لعدد المكلفين حوالي مليون مكلف وكذا

بساطة إجراءاتها وانخفاض معدلها.

V- الخلاصة :

رغم إيجابيات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى أن كثرة الأنشطة غير الرسمية في مختلف القطاعات الاقتصادية أثرت سلبا على خزينة الدولة نتيجة

للتهرب الضريبي، كما أن لها تداعيات على صحة المستهلك وكذا العاملين في القطاع غير الرسمي. وعلى الرغم من الأسباب الكثيرة لانتشاره مثل الفساد

الإداري، القوانين... إلخ، إلا أنه هناك أسباب مرتبطة بالنظام الجبائي مثل ارتفاع معدلات الضغط الضريبي، عدم تحقق العدالة الضريبية، تعقد الإجراءات

الإدارية والجبائية، كما أنه يمتلك الآليات للحد منه كتفعيل الرقابة الجبائية، إقرار الامتيازات الجبائية، وكذا عصنة الإدارة الجبائية ونشر الوعي الضريبي بما يقرب الإدارة من المكلف.

من خلال هذه الورقة البحثية توصلنا إلى النتائج التالية:

- تساهم طريقة إعادة جدولة الديون في تحصيل استحقاقات الدولة، بإعطاء فرصة للمكلفين بدفع ما عليهم من ضرائب مع إسقاط غرامات التحصيل والتأخير، مما يجعلهم يستمرون في نشاطهم الرسمي.

- استحداث نظام الضريبة الجزافية الوحيدة بمعدلاته الضريبية المنخفضة وكذا بساطة إجراءاته، مكن من تسجيل الرقابة المليون نشاط رسمي. - الإطار التشريعي للرقابة الجبائية كاف للحد من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن نقص الوسائل البشرية نسبة لحجم الأنشطة الرسمية وغير رسمية غير كاف.

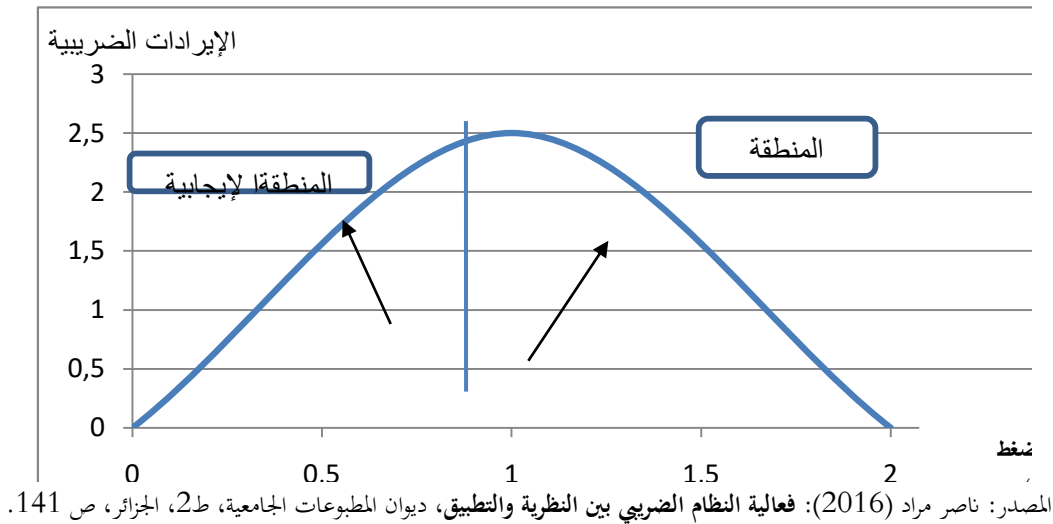
- ثقل عبء الضريبة، وعدم مراعاة المقدرة التكلفة للممولين مما جعل النظام الجبائي لا يحقق مبدأ العدالة الضريبية وبالتالي العدالة الاجتماعية. - الزيادات المعتبرة في كل أنواع الضرائب سواء المباشرة أو غير المباشرة، أدى إلى زيادة الضغط الضريبي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، مما يعطي دافعا للتهرب الضريبي وبالتالي زيادة حدة الاقتصاد غير الرسمي. - ضعف الرقابة الجبائية مما زاد من حجم التهرب الضريبي. - غياب المفاهيم والقواعد الجبائية التي تأخذ في الحسبان الطبيعة الجديدة للتجارة الالكترونية.

من خلال النتائج السابقة يمكننا تقديم المقترحات التالية:

- مراعاة المقدرة التكلفة للمكلفين، وذلك بتخفيف حدة الضغط الضريبي ومحاولة إقامة عدالة ضريبية. - تفعيل دور الأجهزة الرقابية، وتفعيل دور المجتمع المدني (جمعيات حماية المستهلك) في توعية بخطورة وغياب سلامة المنتجات في الاقتصاد غير الرسمي. - منح الامتيازات الجبائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للحد من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي. - المبادرة إلى سن القوانين الجبائية التي تبين كيفية اقتطاع الضريبة على المعاملات التجارية الالكترونية.

الملاحق:

الشكل 01: منحنى لافر



مليار دج

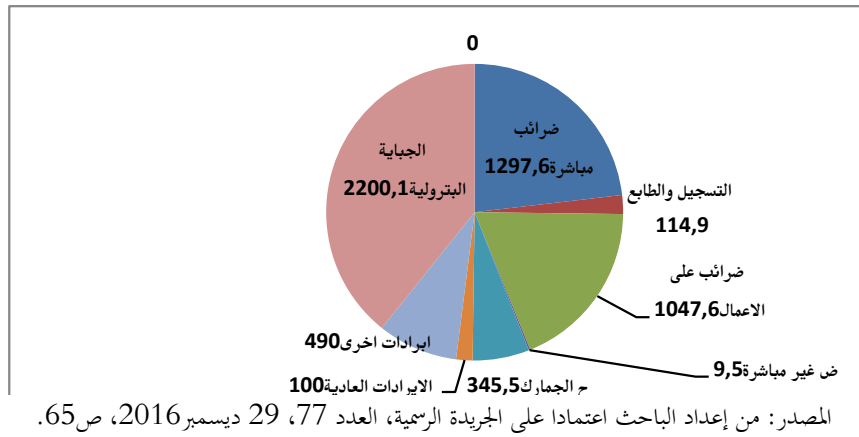
الجدول 1: تطور التحصيل الجبائي من 2010 إلى 2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الجبابة العادية	1634.8	1907.6	2297.8	2461.4	2536.8
الجبابة البترولية	1501.7	1529.4	1519	1615.9	1577.7
المجموع	3136.5	3437	3816.8	4077.3	4114.5

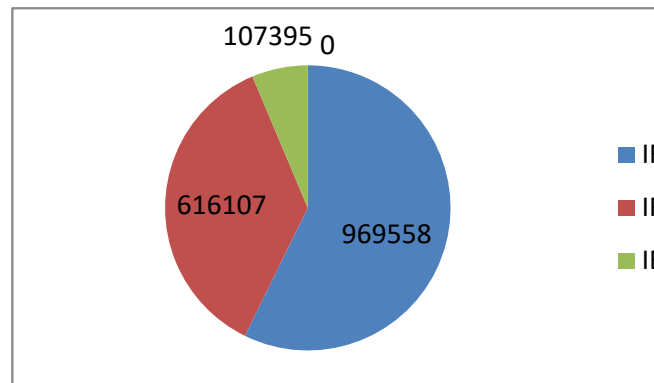
www.mfdgi.gov.dz

المصدر: موقع المديرية العامة للضرائب

الشكل 2: الحصيلة الجبائية لسنة 2017



الشكل 3: عدد المكلفين



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات موقع المديرية العامة للضرائب www.mfdgi.gov.dz

- الإحالات والمراجع :

- 1 حمو محمد، أوسرير منور (2009): محاضرات في جبابة المؤسسات، الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، ص 51.
- 2 المديرية العامة للضرائب (2018)، إجراءات الرقابة الجبائية، ص 01.
- 3 ناصر مراد (2016): فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، ص 81.
- 4 يونس أحمد البطريق وآخرون (1978): مبادئ المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص 212.
- 5 حميد بوزيدة: الضغط الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، ص: 290، 291.
- 6 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 18-05 مؤرخ في 10 ماي 2018 يتعلق بالتجارة الالكترونية، العدد 28، ص 05.

⁷ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1438 الموافق ل 28 ديسمبر 2016 يتضمن قانون المالية لسنة 2017، العدد 77، ص 65.

⁸ ظهور الاقتصاد غير الرسمي بظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على الضرائب: مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، مصر https://elbadil_pss.org (20/11/2018)

⁹ <https://ar.wikipedia.org>, 25/11/2018, (Feige، E.L. (1989). The underground economies: Tax evasion and information distortion. Cambridge, UK : Cambridge University Press and Gërkhani، Klarita (2004). "The Informal Sector in Developed and Less Developed Countries : A Literature Review". Public Choice. 120 (3/4): 267-300.)

*فيتو تانزي **vito tanzi** : اقتصادي وجباني أمريكي، اشتغل كمدير لإدارة الشؤون الضريبية بصندوق النقد الدولي حتى تقاعده عام 2001، كما عمل مستشارا جبانيا للعديد من المؤسسات.

¹⁰ بن موسى كمال (2013)، براغ محمد: ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، أسبابه وأثاره، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 4، ص 195.
¹¹ نفس المرجع، ص 203.

¹² حيان سليمان: باحث اقتصادي سوري، عضو مجلس إدارة العلوم الاقتصادية، مدرس في كلية الاقتصاد والتجارة بجامعة تشرين.

¹³ حيان سلمان، اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص 02.

¹⁴ مكتب العمل الدولي (2014): الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس، الدورة 103، ص 03.

¹⁵ بوجرفة ناصر: ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي: مقارنة تحليلية، جامعة معسكر، ص 135.

¹⁶ فرص مهذرة (2018/11/20): القطاع غير الرسمي خارج سيطرة الدولة: مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، مصر https://elbadil_pss.org

¹⁷ نفس المرجع.

¹⁸ مكتب العمل الدولي: الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، نفس المرجع، ص 08-09.

¹⁹ مكتب العمل الدولي: نفس المرجع، ص 39.

²⁰ بودلال علي: انعكاسات الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الجزائري "دراسة قياسية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، ص 149. يوم 2019/07/13 الموقع الإلكتروني <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/849>.

²¹ قوري يحيى عبد الله، تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر باستعمال نموذج Mimic للفترة 1970-2016، مجلة ابعاد اقتصادية، المجلد 8، العدد 1، ص 45. يوم 2019/07/13 الموقع الإلكتروني <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57616>

²² <http://www.aps.dz/ar/economie/63027-31> 2019/07/13 موقع وكالة الأنباء الجزائرية، يوم

²³ <http://assafirabi.com/ar/21388/2018/05/20>، 2018/05/20، بتاريخ

²⁴ Le direction général des impôts (2017), le rééchelonnement des dettes fiscales des entreprises en difficultés financières : des facilitations fiscales substantielles, la lettre de la DGI N86-.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

صالح بزة (2019)، تحديات النظام الجبائي الجزائري في الحد من الاقتصاد غير الرسمي، مجلة الباحث، المجلد 19(العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 211-221.